الأثر الاستشراقي في كتاب «فيض الخاطر» لأحمد أمين

الجوهرة عبد الله المطيري

الأثر الاستشراقي في كتاب «فيض الخاطر» لأحمد أمين

الجوهرة عبد الله المطيري

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد تأثر عدد من أدباء العصر الحديث بالفكر الاستشراقي، وتجلى ذلك في مؤلفاتهم، وخفي في بعضها، وإن من أبرز من تأثر بالفكر الاستشراقي الأستاذ أحمد أمين (1886 – 1954م) صاحب المؤلفات المشهورة، وتجلى ذلك بوضوح وكَثُر في كتبه: فجر الإسلام وضحاه وظهره، وخفي وقلّ في كتابه «فيض الخاطر».

ويقوم هذا البحث المختصر على رصد الأثر الاستشراقي وتتبعه في كتابه «فيض الخاطر» خاصة، ويتلخص منهج البحث في عرض الفكرة الاستشراقية أولًا وبعض من قال بها من المستشرقين، ثم إيراد ما يدل على التأثر بها من مقالات الأستاذ أحمد أمين، وإيضاح وجه التأثر بها، وأسأل الله التوفيق والسداد، وأن ينفع بهذا البحث، إنه سميع مجيب.

1- **الفكرة الاستشراقية الأولى**: عدم صلاحية الشريعة الإسلامية لحاجات العصر، وأن النموذج الغربي هو أفضل النماذج وأصلحها للحكم.

يقول المستشرق واط: «ثمة محاولة جرت حتى الآن تشير إلى بعض الوظائف الإيجابية للشريعة باعتبارها وسيلة للوحدة الاجتماعية الإسلامية، لكن السؤال الذي يجب أن يسأل هو عن الوظائف السلبية للشريعة، وعما إذا كانت تؤدى وبأي طريق إلى تمزق المجتمع الإسلامي. لكن الطبيعة المميزة للشريعة على أنها أمر خارق معجز **يخلق صعوبات للدول الإسلامية التي تحاول في الوقت الحاضر إقامة مؤسسات عصرية على أسس الشريعة. ولأن الشريعة لم تكن قانونًا عمليًا تطبيقيًا حتى في دولة العصور الوسطى للإسلام فإن من العسير جدًّا مواءمتها أو صلاحيتها لحاجات اليوم**»[1].

ويقول المستشرق ولفريد سميث: «إن أي مجموعة تريد أن تصلح الإسلام علينا أن نسألها **على أي سلطة تقيم مقترحاتها**؟ فالإصلاحات الكمالية في تركيا قد استندت إلى ثورة أتاتورك، هذا الحدث العظيم الذي كان بمثابة ميلاد جديد لتركيا، الذي انتشلها من الانحطاط والضعة إلى القوة والعزة، **فالأتراك يشبهون الغربيين المعاصرين، أنهم شعرو أنهم صانعو مصائرهم والمسؤولون عنها**»[2].

تأثر الأستاذ أحمد أمين بهذه الفكرة، فقال: «**يميل الشرق إلى أن يحكم حكمًا ديمقراطيًّا**، وله الحق في ذلك؛ لأنه جرب أنواعًا من الحكم الاستبدادي على أنواعه المختلفة، فكانت مميتة لمشاعره، عائقة لتقدمه، وكان الحكام المستبدون ينعمون بكل صنوف الترف والنعيم على حساب بؤس الشعب وفقره، **ويميل إلى الديمقراطية؛ لأنها على ما بها من عيوب لا تزال أرقى أنواع الحكم و أبقاه**»[3].

وقال: «على أن من الإنصاف أن نقول: **إن تبعة صلاحية الحكم وعدمه لا تعود إلى الحاكم وحده، بل إن جزءًا كبيرًا يحمله الشعب المحكوم نفسه**؛ فالحكم فعل وانفعال مستمران بين الحاكم والمحكوم، والنتيجة التي نراها من تقدم الأمة أو تأخرها هي نتيجتهما معًا لا نتيجة الحاكم وحده»[4].

وقال: «الحق أن **الأمم الإسلامية** لا تصلح إلا بالنظام الشوري الذي يقيد الحاكم، **وبأن نستمدَّ من النظم الغربية والمدنية الحديثة ما يُصلحنا**»[5].

---

[1] انظر: الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر (ص ١٦٣).

[2] انظر: الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر (ص ١٦٧).

[3] فيض الخاطر (1/ ٢٦٩).

[4] فيض الخاطر (267/1).

[5] فيض الخاطر (214/6).

وقال: «ما معنى الديمقراطية؟ **إنها حكم الشعب بالشعب** لخير الشعب، إنها القضاء على تحكم طبقة ممتازة في الشعب بأجمعه، إنها نشر التعليم ونشر المساواة والحرية والإخاء بين أفراد الشعب، إنها هدم العوائق في سبيل رقي الشعب، إنها حد للغنى الواسع وقضاء على الفقر المدقع، إنها حرب على الامتيازات السياسية والاقتصادية، إنها إفساح للفرد أن ينمي ملكاته وقواه حسب استعداده، إنها تربية للرأي العام وتعويده الرقابة على الحكومة وعلى توجيه الحكام للخير العام، إنها روح عامة تسيطر على الشعب فتوجهه لخير الجميع، إنها قضاء على رق الأفراد ورق الأمم، وما يستعبد الأفراد من جهل وشهوات، وما يستعبد الأمم من استغلال واستعمار، إنها ثورة على استعباد الأقليات للأكثريات، والأفراد للأمم، والأمم للأمم.

إن كانت كذلك وهي خير للغرب، فهي خير للشرق، فأي معنى من هذه المعاني محلي لا يصلح إلا في مكان خاص وزمان خاص؟ هي نظام يمتحن كما يمتحن الذهب، فإن كان ذهبًا حقًا فهو ذهب في مصر والشام وأمريكا واليابان والسند والهند وفرنسا وإنجلترا، وإن كان ذهبًا مزيفًا لم يصلح في أي مكان، ولم تكن له قيمة في أي قطر، قد تختلف أعراضه في الأقاليم بحسب اختلاف بيئتها، ولكن الجوهر في كل البيئات واحد»[6].

وقال: «وعلى العكس من ذلك الحكومة الديمقراطية ديمقراطية صحيحة، فهي تُشعر كلَّ شخص في الدولة بالعزة التي يحميها العدل، **وبأن له نصيبًا في حكم بلاده، وصوتًا مسموعًا فيما يجب أن يعمل وما يجب أن يترك، وأن حكومته ليست قائمة إلا بر أيه ورأي أمثاله**، إن شعروا يومًا بجورها أسقطوها؛ سلطة الرأي العام فيها فوق سلطان الحكومة والبرلمان وكل سلطان»[7].

وتعددت مواطن تأييده لهذه الفكرة، فمن ذلك قوله: «ومما لا شك فيه أيضًا أن وضع الأمور في يد السياسيين المختصين والبرلمان الذي انتخب أعضاؤه انتخابًا حرًّا نزيهًا **هو أعدل النظم لحكم البلاد»**[8].

وقوله: «والفكرة الأساسية في هذا البرلمان معناه **حكم الشعب نفسه بنفسه**، فكلٌّ له نصيب في الحكم: هذا عن طريق العمل، وهذا عن طريق المراقبة والإشراف»[9].

فهو يؤيد بصراحة استمداد نظم غربية للحكم، مما يعني عدم صلاحية الشريعة لتكون نظامًا للحكم، وهو وإن ادعى بأن الشرق عرف الديموقراطية قبل الغرب عبر مفاهيم العدالة والمساواة فشتان بين مفهوم الغرب للعدالة والمساواة ومفهوم الشرق -أو الشريعة الإسلامية على الأصح- لها، ولذا لم تكن دعوته ابتداءً إلى حكم الشريعة الإسلامية الذي يدعي بأنه موافق للديموقراطية.

* * *

2- **الفكرة الاستشراقية الثانية**: إعادة النظر إلى الإسلام بمنظور غربي حديث.

---

[6] فيض الخاطر (3/ ١١٩-١٢٠).

[7] فيض الخاطر (187/7).

[8] فيض الخاطر (120/9).

[9] فيض الخاطر (233/10).

يؤكد المستشرق ولفريد سميث **على أن الإسلام كان تقدميًّا لوقته**، لكن الزمان والظروف قد تغيرت اليوم على نطاق واسع، ولكي يكون الإسلام مفهومًا ومقبولًا من الطبقة المثقفة **عليه أن يعيد النظر في أطروحاته تمامًا بطريقة حديثة**[10].

ويقول أحمد أمين: «أما الشرق فحدثت غلطة كبرى هي موضوع مقالي هذا، لا نزال نتجرع غصصها إلى اليوم، ولا أمل في النجاح إلا بإصلاحها. تلك هي أننا **بدل أن نصلح القديم ونرقى به**، تركنا القديم على قدمه وأنشأنا بجانبه جديدًا، وجعلنا النوعين يسيران جنبًا إلى جنب بتصارعان ويتعاديان ونحن نشرب المر من تعاديهما»[11].

فإطلاق «القديم» في قوله: «نصلح القديم ونرقى به» دون تفصيل بين ما كان من تعاليم الإسلام وما كان من عادات الناس يصبّ في تلك الفكرة الاستشراقية.

ومما قد يدعم موافقته لهذه الفكرة دعوته إلى الثقافة الدينية **العصرية** التي تستخدم **أساليب المدنية الحديثة** في قوله: «وأمامهم وضع خطط محكمة لتثقيف النشء والمتعلمين والأمِّيين ثقافة دينية **عصرية** تستخدم وسائل التربية الحديثة **وأساليب المدنية الحديثة**»[12].

ومما يدخل في الدعوة إلى إعادة النظر في شرائع الإسلام بالمنظور العصري قوله: «ثم من أهم العوائق في تقدم المسلمين وجود طائفتين متعاندتين: رجال الدين يَعلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا، **ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيره بقطع النظر عما جدَّ واستُحدث**»[13].

* * *

3- **الفكرة الاستشراقية الثالثة**: الإشادة بمنهج المعتزلة ودعوى أنه المنهج الموافق للعقل، بخلاف منهج المحدثين.

يقول المستشرق جولدتسيهر: «ولكن مذهبًا جديدًا قدّر له أن يكون أداة في المحافظة على الإسلام وتقاليده الفكرية في عالم العقول المستنيرة، وهذا المذهب أو النظام هو ما عرف في تاريخ الفلسفة باسم (علم الكلام) كما عرف رجاله باسم (المتكلمون)... من هؤلاء الجماعة الاتقياء الورعين المعتزلة ... الذين دفعوا هذه الحركة أولًا إلى الأمام، هذه الحركة التي جمعت الأوساط العقلية، والتي دخلت لهذا في تعارض كان يزيد شيئًا فشيئًا مع الآراء الدينية السائدة حينذاك...، **ومع هذا فقد بقي لهم (أي المعتزلة) فضل غير منقوص، لقد كانو الأوائل الذي وسعوا معين المعرفة، بأن أدخلوا فيها عنصرًا آخر وهو العقل**»[14].

---

[10] انظر: الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر (ص ١٦٥).

[11] فيض الخاطر (162/2).

[12] فيض الخاطر (221/2).

[13] فيض الخاطر (216/6).

[14] العقيدة والشريعة (ص ١٠٠- ١٠٢).

ويقول: «كل ما تحققناه هنا عن طبيعة حركة المعتزلة **يجعل لهؤلاء الفلاسفة الدينيين الحق في أن يروا أنفسهم عقليين**، ونحن لن نماري في اللقب، **إنّ لهم الفضل في أن كانوا الأوائل في الإسلام الذين رفعو العقل إلى مرتبة أن يكون مصدرًا لمعرفته الدينية، بل هم أول من اعترف صراحة بقيمة الشك الأول باعث للمعرفة، ... ونحن لا نستطيع نكران أنه كان لنشاط المعتزلة نتيجة نافعة، فقد ساعدوا في جعل العقل ذا قيمة حتى في مسألة الإيمان، وهذا هو الفضل الذي لا يجحد، والذي له اعتباره وقيمته**، والذي جعل لهم مكانًا في تاريخ الدين والثقافة الإسلامية، ثم إنه برغم كل الصعوبات التي أثارها مذهبهم، وكل ما أنكروه على خصومهم، فإن حق العقل قد انتصر على إثر كفاحهم بنسبة صغيرة أو كبيرة حتى في الإسلام السني، ولم يكن هيّنًا بعد هذا إبعاده تمامًا»[15].

ويقول: «وأشرف انتفاع يستفيده المعتزلة من اشتراطهم فيما يتصل بتفسير الكتاب **مطابقة العقل في الحقائق الدينية** هو محاربتهم للتصورات الخرافية المتناقضة للطبيعة التي رسخت قدمها في الدين...، ويثير المعتزلة -من باب أولى- حربًا طاحنة لا هوادة فيها على كل نوع من الإيمان بالخرافات والعجائب مما ربما سمح به أهل السنة، أي لم يعدوه في دائرة الخرافات، فهم يربطون بالرفض الحاسم، الذي يواجهون به العقائد الشعبية من جهة المبدأ، الاتجاه إلى استئصال آثار هذه العقائد من القرآن، ويفسرون آيات الكتاب القائمة على مثل هذه التصورات **تفسيرًا مطابقًا للعقل**»[16].

ويقول في ذلك أحمد أمين: «يرجع انحطاط المسلمين في القرون الوسطى إلى عدة أسباب:

السبب الأول: انهيار المعتزلة، وغلبة المحدثين عليهم؛ فقد كان المعتزلة **يحملون راية العقل، فهم يفسرون آيات القرآن بما يتفق والعقل ولا يقبلون من الحديث إلا ما اتفق والعقل**»[17].

بل يذهب في الطعن في المحدثين إلى حدّ اعتبار اعتماد منهجهم نقمة على الثقافة الإسلامية، فيقول: «فلما رأى المعتصم ذلك تقرّب إلى الرأي العام بطردهم وتقريب المحدثين، **فكان هذا نقمة على الثقافة الإسلامية**؛ لأن منهج المحدثين تحكيم الرواية والاعتماد عليها لا تحكيم العقل»[18].

---

[15] العقيدة والشريعة (ص ١١٨-١٢٠).

[16] العقيدة والشريعة (ص ١٥٩ -١٦٢).

[17] فيض الخاطر (9/ ٩).

[18] فيض الخاطر (9/ ٩).

ويتهمهم هم والحنابلة بإغفال العقل، فيقول: «ويقابل هذا المنهج منهج المحدثين، **وهو منهج يعتمد على الرواية لا على الدراية**، ولذلك كان نقدهم للحديث نقد سند لا متن، ومتى صح السند صح المتن **ولو خالف العقل**، وقل أن نجد حديثًا نُقد من ناحية المتن عندهم، وإذا عرض عليهم أمر رجعوا إلى الحديث **ولو كان ظاهره لا يتفق والعقل**، كما يتجلى ذلك في مذهب الحنابلة»[19].

ويقول أيضًا: «وطبيعة منهج المحدثين **تنافي الابتكار**، وأحسن الناس في نظرهم أكثرهم رواية، وأكثرهم تحريًا للسند، لا أكثرهم استقلالا، **لذلك نرى من ينبغ بعد ذلك هم الذين ينتسبون إلى المعتزلة** أيضًا، كالزمخشري، وابن جني، وأبي علي الفارسي، وقليل من غيرهم كابن خلدون»[20].

ويصرّح بأن مذهب المعتزلة هو الدواء لضعف الأمة الإسلامية، فيقول: «فإن نحن تساءلنا: كيف ننهض بعد هذا الخمول؟ قلنا: إننا إذا عرفنا الداء، سهلت معرفة الدواء، بإزالة الداء، **فلا بد من غلبة طائفة من المسلمين يقولون بسلطان العقل كما يقول المعتزلة**، وتكون لهم الكلمة العليا والسيطرة»[21].

ويؤكد ذلك بقوله: «فلنتصور الآن ماذا كان يكون لو سار المسلمون على منهج الاعتزال إلى اليوم؟ **أظن أن منهج الشك والتجربة واليقين بعدهما كان يكون قد ربي وترعرع ونضج في غضون الألف سنة التي مرَّت عليه**، وكنا نفضل الأوربيين في فخفختهم وطنطنتهم بالشك والتجربة التي ينسبونها إلى بيكون مع أنه لم يعمل أكثر من بسط مذهب المعتزلة»[22].

إلى أن يقول: «فالحق أن خسارة المسلمين بإزالة المعتزلة من الوجود كانت خسارة كبرى لا تعوض»[23].

ويجعل اندثار المعتزلة هو سبب الضعف العلمي عند المسلمين، فيقول: «فإن قلت: إن **العلم العربي وقف عند نكبة المعتزلة أو بعدهم بقليل**، لأن أثرهم لم يمح مرة واحدة، بل ظل قرنًا أو أكثر يعمل بحكم دفعتهم القوية، وقلت: **إن العلم أصبح** في الأعم الأغلب جمعًا ورواية وتأليفًا لمفترق وتفريقًا لمجتمع **من غير نظر عقلي قوي أو ابتكار، لم تكن بعيدًا عن الصواب**»[24].

* * *

4- **الفكرة الاستشراقية الرابعة**: اتهام الإمام الزهري رحمه الله بوضع الحديث خدمة لسياسة الأمويين.

---

[19] فيض الخاطر (9/٢٠٠-٢٠١).
[20] فيض الخاطر (9/ 10).
[21] فيض الخاطر (9/ ٩-10).
[22] فيض الخاطر (201/9).
[23] فيض الخاطر (202/9).
[24] فيض الخاطر (33/10).

يقول المستشرق جولدتسيهر: «ولم يكن الأمويون وأتباعهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث»[25].

ويقول: «فوجد عبد الملك الزهري وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية مستعدا لأن يضع له أحاديث في ذلك فوضع أحاديث منها»[26].

وتابعه أحمد أمين في فحوى هذه الدعوى، فقال: « كان الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ رجلاً كبير النفس، واسع العلم، ومع ذلك كان كثير الاتصال بالأمويين، **فكان يسهل أحكامهم، ويمهد الأمور لسلطانهم**»[27].

وهو وإن لم يقل في صراحة إن الإمام الزهري كان يضع الأحاديث للأمويين، فإنه قال ما يؤيد ذلك الادعاء، بزعمه أنه كان يسهّل أحكامهم ويمهّد الأمور لسلطانهم، وماذا كان بوسع الزهري أن يفعل غير روايته للأحاديث؟!

* * *

5- **الفكرة الاستشراقية الخامسة**: اتهام عثمان رضي الله عنه بتغليب الحزبية والتمكين لعشيرته في خلافته.

قال المستشرق يوليوس فلهاوزن: «فلما تولى عثمان **وصل الأمويون إلى الخلافة بالفعل**، لأن رئاسة عثمان كانت **رئاسة بيته**، فاتخذ ابن عمه مروان بن الحكم كاتبًا له في المدينة، وترك له الأمر، فملأ مروان كل مناصب الولاية بأهل قرابته، وبهذا أثار عثمان على نفسه زملاءه»[28].

ويقول في ذلك أحمد أمين: «لما ولي عثمان الأموي الخلافة **تغلب الحزب الأموي**، وكان أكثر عمال الولايات منهم؛ فعلى الشام معاوية بن أبي سفيان، وعلى البصرة عبد الله بن عامر الأموي، وعلى مصر عبد الله بن سعد الأموي؛ وهذه هي الولايات العظام، **فإن كان كثير من الولاة من غير الأمويين فهي ولايات فرعية يرجع أمراؤها إلى هؤلاء الأمويين العظام**؛ ففارس تابعة للبصرة، وإفريقيا تابعة لمصر، وأقسام الشام تتبع والي الشام؛ وهكذا.

فطابع عهد عثمان طابع حكم حزبي، وهذا يخالف الطابع الذي كان في عهد النبيﷺ والخلفاء قبله، فإنه كان غير ملون بلون حزبي»[29].

---

[25] انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٢٣١).

[26] انظر: السنة قبل التدوين (ص ٥١١ – ٥١٢).

[27] فيض الخاطر (10/ ٢٤٦).

[28] انظر: الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية (ص ٣٩-٤٠).

[29] فيض الخاطر (8/ ٢٩٣).

وهو اتهام باطل، فلم يكن عثمان رضي الله عنه متحيزًا لأهل بيته، بل كان يجتهد في تعيين الكفء منهم ومن غيرهم، ويعزل من تشتكي منه الرعية، ويتصرف بما يراه خيرًا لرعيته، ولم يكن استعمال بني أمية في الولايات خاصًّا بعثمان رضي الله عنه، فقد استعملهم النبي صلى الله عليه وسلم، واستعملهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

٦- **الفكرة الإستشر اقية السادسة**: اتهام العلماء بإختلاق الأحاديث.

ويلخص (مكسيم رودنسون) عمل (جولدزيهر) قائلًا:" قد كان إجناس جولدزيهر واحدًا من أوائل المستشرقين الغربيين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة البحث في هذه المشكلة، ولقد بين بشكل منهجي كيف أن هذه الأحاديث قد زورت وزيفت في العصور الوسطى لمصلحة العشيرة، أو المذهب، أو **الحزب السياسي** لمناصرة المعتقد الأيديولوجي أو لحساب المصالح العملية"[30]

ويؤيد أحمد أمين ذلك بقوله: "ورجال الدين المقربون هم الذين يستطيعون أن يولّدوا المعاني من مثل "السلطان ظل الله في أرضه"و"من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصاه فقد عصاني".[31]

ويقول أيضًا: "وقد جنى على المسلمين علماؤهم، فأفهموهم أن الدنيا سجن المؤمن، وأن المؤمن مصاب، وإذا أحب الله عبدًا ابتلاه، **وهكذا مما ابتدعوه**؛ ويتغافلون عن حديث: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا وحديث،معناه: إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسة فليغرسها!، وكل هذه المثبطات تحول الأذهان عن معرفة أسباب الشقاء إلى إلقائها على عاتق القضاء والقدر.

وقد أحكموا هذه المكيدة باختراع الأحاديث التي تجعل الخضوع للحاكم دينًا."[32]

فيحكم على العلماء في صراحة أنهم يختلقون الأحاديث لمصالح الحكام ومصالحهم وجنو على المسلمين بذلك، والأحاديث التي يستشهد بها بعضها صحيح ولم يختلقه العلماء مثل حديث أن الدنيا سجن المؤمن وحديث إذا أحب الله عبدًا ابتلاه، بل أن الأحاديث التي يرى بصحتها بعضها ضعيف مثل حديث اعمل لدنياك!

* * *

هذا بعض ما تيسر تقييده من الآثار الاستشراقية في كتاب «فيض الخاطر» للأستاذ أحمد أمين، وما أردت بذلك إلا الإصلاح والتنبيه لقراء الكتاب حتى لا تتسلل إليهم تلك الآثار من حيث لا يشعرون، وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا إلى الصواب، والحمد لله رب العالمين.

---

[30] الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر (ص ١٢٦)
[31] فيض الخاطر (١٨٢/٦)
[32] فيض الخاطر (٦/ ١٩١)

* * *

المراجع والمصادر:

1- فيض الخاطر: لأحمد أمين، الطبعة الأولى ١٩٣٨، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

2- الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر: محد عبد الله الشرقاوي، الطبعة الأولى ١٩٩٢/٨/٢١ م، دار الفكر العربي، القاهرة.

3- العقيدة والشريعة في الإسلام: إجناس جولدتسيهر، الطبعة الثانية ١٩٥٩م، دار الكتب الحديثة بمصر.

4- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي، الطبعة الثانية ١٩٤٩/٥/٤م، دار الوراق للنشر والتوزيع.

5- السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثانية أبريل ١٩٨٨، أم القرى للطباعة والنشر.

6- تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية: يوليوس فلهاوزن، الطبعة الثانية ١٩٦٨، لجنة التأليف والترجمة والنشر.